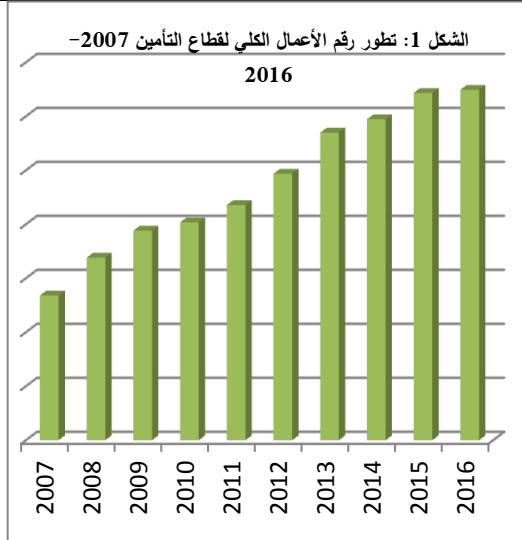


I. واقع الصناعة التأمينية في الجزائر 2007-2016 كما سبق الإشارة إليه فقد مر قطاع التأمين الجزائري بعدة تعديلات قبل وصوله إلى ما هو عليه الآن، فقد مر من مرحلة التأمين والتخصص إلى مرحلة إلغاء التخصص، ثم بداية الانفتاح مع صدور القانون 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، والذي لم يحقق النتائج المنتظرة، فقام المشرع الجزائري بإصدار القانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 والذي جاء معدلا ومتمما للأمر 95-07 بجملة من التعديلات تهدف إلى زيادة الانفتاح بهدف تفعيل أداء قطاع التأمين من خلال فتح منافذ توزيع جديدة أمام شركات التأمين وبعث المنافسة بين مختلف الشركات الناشطة، ويظهر الجدول الموالي النتائج التي حققها قطاع التأمين خلال الفترة 2007-2016 وهي الفترة التي تلت صدور القانون 06-04 الذي سبق ذكره:

الجدول 1: تطور رقم أعمال قطاع التأمين بمختلف فروع 2007-2016

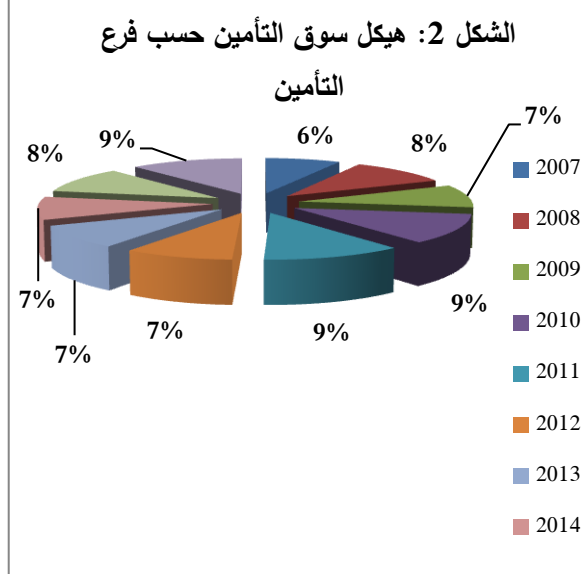
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تأمين السيارات	24 490 477	29 602 204	35 717 293	40 029 041	43515813	52258760	61 310 260	61 354 031	66 248 428	65 252 643
	46%	44%	46%	49%	50%	57%	54%	52%	52%	50%
تأمين الحريق والحوادث المختلفة	19 313 847	25 651 689	28 612 866	26 423 800	28690172	31660033	35 424 348	38 862 918	41145135	42 451 536
	36%	38%	37%	33%	32%	34%	31%	33%	31%	32%
تأمين النقل	5 115 737	5 737 401	6 261 715	5 986 459	5646252	5275996	5 475 646	6 356 539	5 758 070	5 848 860
	10%	8%	8%	7%	6%	6%	5%	5%	5%	5%
التأمين الفلاحي	544 571	759 330	786 540	842 002	1620553	2241164	2 792 676	2 929 593	3 739 369	3 371 530
	1%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	2%	3%	3%
التأمين على الأشخاص	3 462 792	5 085 002	5 563 724	7 010 966	7 179 526	6 696 583	8 034 115	8 361 548	10 582 556	11 533 310
	6%	8%	7%	9%	9%	7%	7%	7%	8%	9%
تأمين ضمان القروض	704 626	839 826	693 102	422 661	477807	621464	924 139	1 030 428	1 211 060	1 379 079
	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%
رقم الأعمال الاجمالي	53 632 050	67 629 809	77 635 240	80 714 930	87130123	98 754 000	113 961 184	118 895 057	128 684 618	129 836 958
نسبة نمو القطاع		20%	12%	4%	7%	13%	19%	4%	7%	1%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)



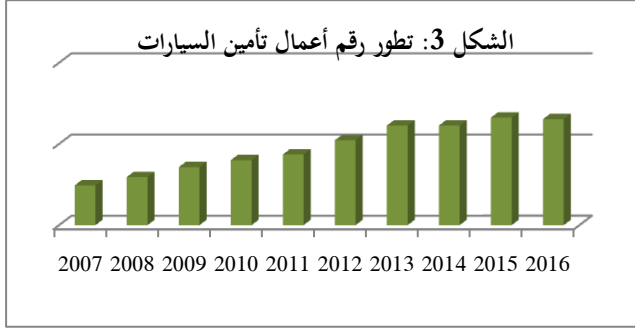
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

1 - رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين: يوضح الشكل 1 أن رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين عرف تطورا مستمرا في الفترة بين سنتي 2007 و 2016 ، مع الإشارة إلى تفاوت نسبة النمو من سنة لأخرى حسب الظروف العامة لكل سنة، وقد عرف أدنى مستوى نمو له بين سنتي 2015 و 2016 وهو ما يؤكد تأثير السياسة الاقتصادية المبنية على التقشف ورفع أسعار بعض المنتجات التأمينية بشكل سلبي على القدرة المالية للمستهلكين، والذين يفضلون تغطية حاجيات أخرى قبل القيام بعمليات التأمين، باعتبار هذا الأخير يعتبر وسيلة حماية تكميلية، كما أن الملاحظ أن صدور القانون 04-06 كان له تأثير إيجابي في نمو رقم أعمال قطاع التأمين في السنوات التي تلت إصداره وهو ما يظهر خلال نتائج سنة 2007 و 2008 والذي قدر بحوالي 20% والذي يعود أساسا إلى دخول شركات تأمين جديدة لسوق التأمين الجزائري.



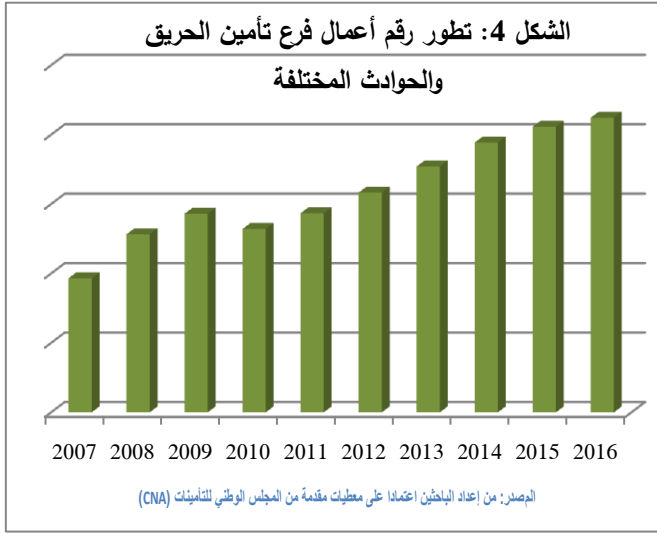
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمين

1 - هيكل سوق التأمين حسب نوع التأمين: يبين الشكل المقابل أن هيكل سوق التأمين حسب نوع التأمين بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص في الفترة 2007-2016، والملاحظ أن تأمينات الأضرار تسيطر بشكل كبير على سوق التأمين الجزائري بنسبة تفوق 90%، حيث بلغت تأمينات الأشخاص في أفضل سنواتها نسبة 9%، في كل من سنوات 2010، 2011، و سنة 2016، وتعود أسباب هذا التوزيع المتباين بالدرجة الأولى لثقافة المستهلك الجزائري حول منتجات التأمين بشكل عام ومنتجات تأمين الأشخاص بشكل خاص، وكذا إلى الجانب الديني والمالي، بالإضافة إلى كون بعض منتجات التأمين على الأضرار إجبارية وهي التي تعطي صفة السوق الاجباري لسوق التأمين الجزائري، في حين لا يجد نفسه مجبرا على تأمينات الأشخاص.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

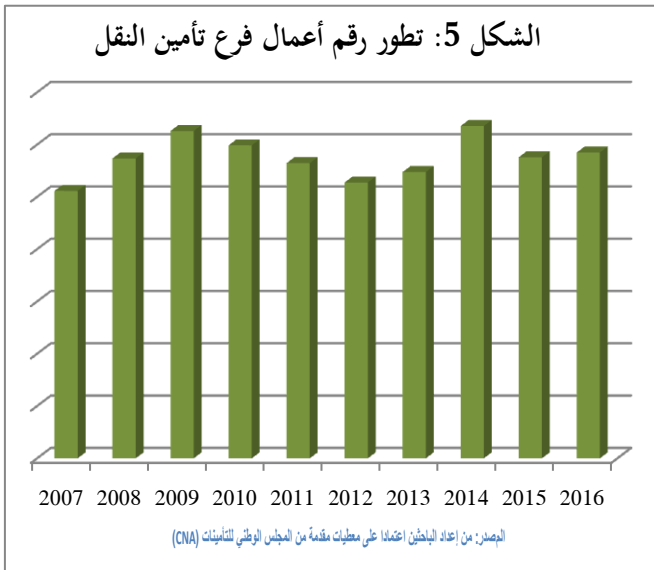
2 تأمين السيارات: يتميز قطاع التأمين الجزائري بطابعه الإلزامي المتمثل أساسا في منتجات تأمين السيارات والذي يظهر جليا من خلال الأرقام المبينة في الجدول والشكل رقم 03 والذي يؤكد على أن التأمين على السيارات مازال يسيطر على أكثر من 50% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين رغم جملة التعديلات والتسهيلات التي تضمنها القانون 04-06 لبقية منتجات التأمين.



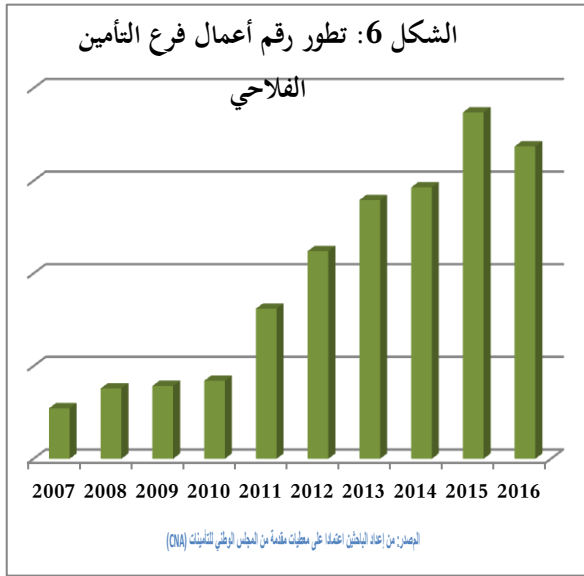
3 تأمين الحريق والحوادث المختلفة:

من خلال الجدول السابق والشكل 04 يتضح أن منتجات التأمين على الحريق والحوادث المختلفة التي تعرف اختصارا ب IARD في المركز الثاني بعد منتجات تأمينات السيارات بنسب تراوحت بين 31 % سنة 2013، 2015 في أدنى مستوياتها و 38% في أفضلها سنة 2008، إذ عرفت هذه المنتجات تراجعاً من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 من 38% إلى 32% ويعود ذلك لنفس الأسباب المتعلقة بمنتجات التأمين الأخرى المتمثلة أساسا في غياب الوعي التأميني وعدم إجبارية التأمين بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره، وكذا غياب حملات التوعية والإعلان من طرف شركات التأمين، لأن هذا النوع من المنتجات يخص المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير.

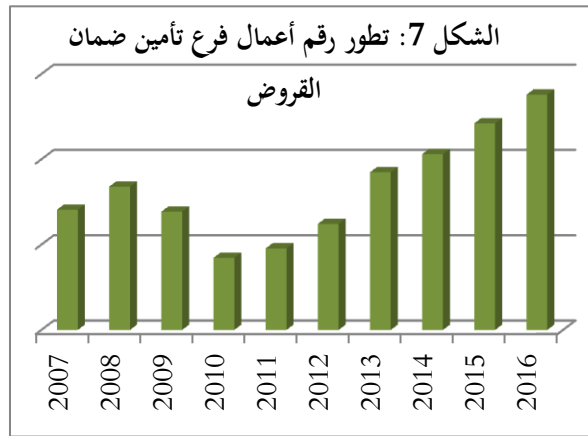
4 تأمين النقل: يوضح الشكل المقابل أن منتجات التأمين التي تتعلق بالنقل في المرتبة الثالثة بين منتجات التأمين على أضرار بنسب تراوحت بين 10% سنة 2007، كأفضل نسبة و 5 % في السنوات بين 2013 و 2016، حيث عرف هذا النوع تراجعاً مستمرا ليستقر عند نسبة تقدر بحوالي 5%، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أقساط هذا النوع من منتجات التأمين، وكذا تعقيد عمليات التعويض، حيث عرفت السنوات السابقة إقبالا من طرف المهتمين بهذا النوع من منتجات التأمين بعد عمليات انفتاح سوق التأمين في سنواته الأولى لكن ارتفاع تكلفته وانخفاض تعويضاته أدى بالعديد من المؤمن لهم إلى عدم تجديد عقودهم وهو ما أثر سلبا على نموه مقارنة بمنتجات التأمين الأخرى.



5 - **التأمين الفلاحي:** يظهر من خلال الشكل 06 أن رقم أعمال قطاع التأمين عرف نموا متزايدا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2015 لكن رغم ذلك يبقى يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالقدرات الفلاحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، كما أنه لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من رقم الأعمال الكلي لقطاع التأمين حيث بين 1% و 3% في أفضل حالاته خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي ويعود ذلك أساسا لغياب ثقافة التأمين لدى الفلاح الجزائري، وكذا نسبة التعويضات المتدنية مقابل حجم الأقساط المرتفعة، إضافة إلى نوع منتجات التأمين التي تقدمها الشركات والتي لا تغطي كل الأخطار التي تهدد الفلاح، على غرار خطر سرقة المواشي، وخطر رياح السيروكو، ما يحد ويقلل من إقبال الفلاح الجزائري على شراء منتجات التأمين الفلاحي الأخرى.



6 - **تأمين ضمان القروض:** يظهر من الجدول رقم 1 ومن الشكل 07 أن رقم أعمال منتجات التأمين على القروض لم تعرف استقرارا ولا نموا على غرار ما حدث لرقم الأعمال الإجمالي للقطاع حيث عرف ارتفاعا وانخفاضا مستمرين يفسره السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بعمليات منح القروض والتسهيلات المتعلقة بها، حيث تراوحت نسبة مساهمة منتجات التأمين على القروض في حدود 1% طيلة الفترة بين 2007-2016، وهو ما يؤكد عدم اهتمام شركات التأمين والبنوك بهذا النوع من التأمين، بالإضافة إلى غياب الثقافة التأمينية للمستفيدين من القروض التي توجههم نحو هذه المنتجات التي تقدم لهم حماية من خطر عدم القدرة على سداد ديونهم، بدل اللجوء إلى ضمانات أخرى.



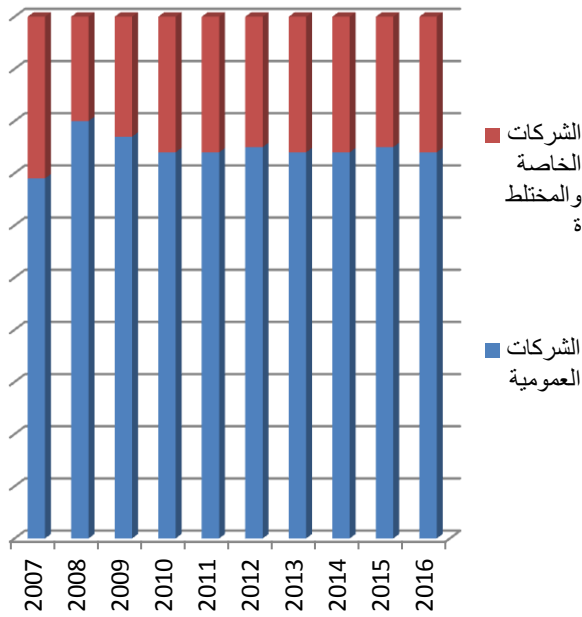
II. **هيكل رقم الأعمال قطاع التأمين الجزائري وفقا لملكية شركات التأمين:** يوضح الجدول الموالي هيكل شركات التأمين وفقا لملكية شركات التأمين بين شركات عمومية وشركات خاصة أو مختلطة:

الجدول 2: هيكل رقم الأعمال قطاع التأمين الجزائري وفقا لملكية شركات التأمين 2007-2016

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات العمومية	36 485 209	54 358 147	58 938 166	60 324 122	88 999 331	60 430 570	68 818 555	79 037 978	83 104 894	87 919 963
	69%	80%	77%	74%	74%	75%	74%	74%	75%	74%
المؤسسات الخاصة والمختلطة	16247239	13 271 662	17 570 580	20 390 808	30440368	19 387 824	23238862	26899091	27 428 615	30 182 101
	31%	20%	23%	26%	26%	25%	26%	26%	25%	26%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

الشكل 9: هيكل رقم الأعمال قطاع التأمين الجزائري وفقا لملكية شركات التأمين 2007-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

يتضح من الجدول 2 والشكل 09 أن قطاع التأمين الجزائري ورغم فتح سوق المنافسة بدءا من سنة 1995، ودخول عدة شركات محلية وأجنبية لسوق التأمين، إلا أن سوق التأمين الجزائري لازال مسيطرا عليه من طرف الشركات العمومية خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ أن الشركات العمومية تسبطر على ثلاثة أرباع (75%) رقم أعمال القطاع، حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2008 حين سيطرت شركات التأمين العمومية على 80% من رقم الأعمال الإجمالي للقطاع، وبلغ أدنى مستوياته سنة 2007 حيث وصلت نسبة سيطرة شركات التأمين العمومية على 69% فيما بلغت حصة الشركات الخاصة والمختلطة ما قدره 31% من رقم أعمال القطاع، في حين شهدت السنوات من 2009 إلى 2016 ثباتا نسبيا في مستوى سيطرة المؤسسات العمومية على القطاع بنسب تراوحت بين 74% إلى 77%، وهو ما يظهر من خلال سيطرة الشركة الوطنية للتأمين SAA لوحدها على ما يقارب 23% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين، ويعود ذلك إلى أساسا إلى مجموعة التسهيلات التي تقدمها السلطات العمومية لشركات التأمين العمومية من اتفاقيات لتأمين المؤسسات الاقتصادية العمومية.